

جامعة ميدأوشن

كلية الإدارة

قسم / تخصص ماجستير إدارة الأعمال



الخصخصة في القطاع الحكومي السعودي

إعداد الطالب/ فايز إبراهيم مجرشي

إشراف/ د. الفیصل عبد الحمید

د. فايز جراد

العام الدراسي:

2023

مقدمة:

تتناول هذه الدراسة الخصخصة في السعودية من خلال تحليل الأهداف التي تسعى لتحقيقها من خلال تحديد الركائز الأساسية لبرنامج التخصيص وهي إرساء الأسس القانونية و التنظيمية و إرساء الأسس المؤسسية و توجيه مبادرات البرنامج الرئيسية لمواجهة التحديات التي قد تواجهها، والفرص التي يمكن أن تقدمها للاقتصاد السعودي. كما تسلط الضوء على الأثر الاجتماعي والاقتصادي للخصخصة، مع تقديم توصيات عملية لتحسين سياسات الخصخصة وتطبيقها بما يتماشى مع الأهداف الوطنية.

تعد الخصخصة من أبرز المحاور التي تبنتها المملكة العربية السعودية ضمن رؤيتها الاقتصادية 2030. تسعى هذه السياسة إلى تحقيق تحول جذري في الهيكل الاقتصادي للمملكة من خلال تقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية وزيادة مشاركة القطاع الخاص في إدارة وتشغيل القطاعات المختلفة. يمثل هذا التوجه استجابة للتحديات الاقتصادية العالمية مثل تقلب أسعار النفط، والحاجة إلى تطوير قطاعات جديدة تدعم الاقتصاد الوطني.

تُعرف الخصخصة على أنها نقل ملكية وإدارة الأصول والخدمات من القطاع العام إلى القطاع الخاص. لذلك طورت المملكة العربية السعودية برنامج "التخصيص" هو أحد برامج تحقيق رؤية المملكة 2030 التي تم اعتمادها من مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية. حيث يشكل البرنامج داعم مهم لحركة التنمية الاقتصادية الوطنية ويهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه، مما يحسن من جودة الخدمات المقدمة بشكل عام ويسهم في تقليل تكاليفها، ويعزز من تركيز الحكومة على الدور التشريعي والتنظيمي المنوط بها. علاوة على ذلك، يسعى البرنامج إلى جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة تهدف هذه العملية إلى تحسين الكفاءة التشغيلية، رفع مستوى الجودة، وتعزيز التنافسية. تتطلب الخصخصة إطاراً تنظيمياً متيناً وإدارة دقيقة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة، خاصة في ظل التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي قد تواجهها.

مشكلة الدراسة:

تتمحور مشكلة الدراسة على الدور الذي يمكن أن تلعبه الخصخصة في تعزيز الكفاءة الاقتصادية وتحسين جودة الخدمات في السعودية. على الرغم من الإمكانيات التي توفرها الخصخصة، تواجه هذه السياسة تحديات متعددة تتعلق بالجانب التنظيمي، الاجتماعي، والاقتصادي.

1. **الصعيد التنظيمي**، قد تسبب الخصخصة في تحديات مرتبطة بضمان الشفافية، ومكافحة الفساد، وتوفير بيئة قانونية تدعم التنافس العادل بين الشركات. أما من الناحية الاجتماعية، فقد يواجه المجتمع صعوبة في تقبل فكرة تحول القطاعات الحيوية من الإدارة الحكومية إلى القطاع الخاص، خصوصاً في ظل مخاوف تتعلق بفقدان الوظائف أو زيادة تكاليف الخدمات.

2. **الصعيد الاقتصادي**، تثير الخصخصة تساؤلات حول قدرتها على تحقيق التحول المطلوب دون أن تؤدي إلى آثار سلبية مثل ارتفاع الأسعار أو تراجع جودة الخدمات. من هنا، تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف كيفية تطبيق الخصخصة بشكل يضمن تحقيق فوائدها مع تقليل آثارها السلبية على المجتمع والاقتصاد.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تقدم تحليلًا عميقًا لدور الخصخصة في الاقتصاد السعودي، والذي يمر بمرحلة تحولية كبرى ضمن رؤية 2030. الخصخصة ليست مجرد سياسة اقتصادية، بل هي أداة يمكن أن تسهم في تحقيق أهداف متعددة تتعلق بتحسين كفاءة الخدمات العامة، تعزيز التنافسية، وجذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز فرص العمل المباشر و الغير مباشرة

في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة، تسلط الدراسة الضوء على أهمية الخصخصة كأداة لتحقيق التنمية المستدامة. من خلال تحليل الدوافع والتحديات، توفر الدراسة رؤى قيمة لصناع القرار حول كيفية تحسين سياسات الخصخصة بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة.

إضافة إلى ذلك، تقدم الدراسة إطارًا لفهم تأثير الخصخصة على الاقتصاد والمجتمع السعودي. من خلال تحليل الأثر الاقتصادي والاجتماعي، يمكن لصناع القرار تحديد الخطوات اللازمة لتعزيز الفوائد وتقليل التحديات المرتبطة بهذه السياسة. توفر الدراسة أيضًا توصيات عملية يمكن أن تساهم في تحسين البيئة التنظيمية ودعم التحول الاقتصادي في المملكة.

أهداف الدراسة:

تتعدد الأهداف التي تسعى هذه الدراسة إلى تحقيقها، حيث تهدف إلى تقديم فهم شامل لدور الخصخصة في تحقيق أهداف رؤية 2030. من بين الأهداف الرئيسية:

1. تحليل أهداف الخصخصة: تهدف الدراسة إلى استكشاف الأسباب التي دفعت المملكة إلى تبني سياسة الخصخصة، وكيف تتماشى هذه الأهداف مع رؤية 2030. سيتم تحليل أهداف الخصخصة مثل تحسين الكفاءة الاقتصادية، تقليل العبء المالي على الحكومة، وجذب الاستثمارات.
2. استعراض التحديات: تهدف الدراسة إلى تحديد التحديات التي تواجه تطبيق الخصخصة في السعودية. تشمل هذه التحديات الجوانب التنظيمية، الاقتصادية، والاجتماعية. سيتم تحليل أسباب هذه التحديات وكيفية التغلب عليها لضمان نجاح عملية الخصخصة.
3. تقييم الأثر الاقتصادي والاجتماعي: تسعى الدراسة إلى فهم التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية للخصخصة. سيتم تحليل كيفية تأثير الخصخصة على جودة الخدمات، التكاليف، وفرص العمل.
4. تقديم توصيات: بناءً على التحليل والنتائج، تهدف الدراسة إلى تقديم توصيات عملية لصناع القرار لتحسين سياسات الخصخصة. تهدف هذه التوصيات إلى تعزيز كفاءة الخصخصة وتقليل التحديات المرتبطة بها.

تساؤلات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى الإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي تساعد في فهم أعمق لدور الخصخصة في الاقتصاد السعودي:

1. ما هي الأهداف الرئيسية للخصخصة في السعودية؟
هذا التساؤل يهدف إلى استكشاف الأسباب التي دفعت المملكة إلى تبني سياسة الخصخصة وكيف تتماشى مع رؤية 2030. سيتم تحليل الأهداف المعلنة من قبل الحكومة وما إذا كانت هذه الأهداف تحقق التحول المطلوب.
2. ما هي التحديات التي تواجه تطبيق الخصخصة؟
تهدف الدراسة إلى تحديد العقبات التي تواجه الخصخصة في السعودية. سيتم تحليل التحديات التنظيمية، الاقتصادية، والاجتماعية، وكيفية التغلب عليها لضمان نجاح عملية الخصخصة.
3. كيف تؤثر الخصخصة على الاقتصاد والمجتمع السعودي؟
تهدف الدراسة إلى فهم تأثير الخصخصة على جودة الخدمات، التكاليف، وفرص العمل. سيتم تحليل الأثر الاجتماعي والاقتصادي للخصخصة على المجتمع السعودي.
4. ما هي الفرص المستقبلية التي توفرها الخصخصة؟
تهدف الدراسة إلى استكشاف الفرص التي يمكن أن توفرها الخصخصة للاقتصاد السعودي. سيتم تحليل الفرص المتعلقة بجذب الاستثمارات الأجنبية، تعزيز التنافسية، وتحسين كفاءة الخدمات.

فروض الدراسة:

تقوم فروض الدراسة على مجموعة من الافتراضات الأساسية التي تساعد في توجيه البحث وتحليل البيانات:

1. **الخصخصة تساهم في تحسين كفاءة الاقتصاد السعودي:**
تفترض الدراسة أن الخصخصة يمكن أن تؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية للقطاعات المختلفة، مما يؤدي إلى تقديم خدمات أفضل بتكلفة أقل.
2. **تواجه الخصخصة تحديات تنظيمية واقتصادية:**
تفترض الدراسة أن هناك تحديات متعددة تواجه الخصخصة، منها ما يتعلق بالبيئة التنظيمية مثل الشفافية ومكافحة الفساد، ومنها ما يتعلق بالاقتصاد مثل تأثير الخصخصة على فرص العمل والأسعار.
3. **الخصخصة توفر فرصاً لجذب الاستثمار الأجنبي والمحلي:**
تفترض الدراسة أن الخصخصة يمكن أن تزيد من جاذبية السعودية كوجهة استثمارية من خلال تقليل البيروقراطية وزيادة الشفافية، مما يشجع المستثمرين على الاستثمار في القطاعات المختلفة.

الدراسات السابقة:

تشير الدراسات السابقة إلى أن الخصخصة كسياسة اقتصادية تم تبنيها في العديد من الدول بهدف تحسين كفاءة القطاع العام وزيادة التنافسية. تُظهر هذه الدراسات تجارب ناجحة وأخرى أقل نجاحًا، مما يوفر دروسًا قيمة يمكن الاستفادة منها في السياق السعودي.

على سبيل المثال، توضح تجربة المملكة المتحدة في خصخصة قطاع النقل أن الخصخصة يمكن أن تؤدي إلى تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة جودة الخدمات. ساهمت الخصخصة في جذب الاستثمارات وتعزيز الابتكار، مما أدى إلى تحسين الأداء العام للقطاع. من جهة أخرى، تبرز الدراسات المتعلقة بتجربة اليابان في خصخصة قطاع البريد التحديات التي قد تواجه الخصخصة، مثل مقاومة المجتمع والقلق بشأن فقدان الوظائف.

في السياق السعودي، تشير الدراسات إلى أن الخصخصة قد تسهم في تحقيق أهداف رؤية 2030، ولكنها تواجه تحديات فريدة تتعلق بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية. أبرزت الدراسات أن النجاح يعتمد على وجود إطار تنظيمي قوي وإدارة فعالة. توضح الأبحاث أن تطبيق الخصخصة في القطاعات الحيوية مثل الطاقة والصحة يمكن أن يؤدي إلى تحسين الكفاءة وجودة الخدمات، ولكنه يتطلب أيضًا التعامل مع التحديات المرتبطة بالتغيير التنظيمي والاجتماعي.

تعد هذه الدراسات بمثابة أساس قوي لفهم الخصخصة في السعودية، حيث توفر رؤى حول النجاحات والتحديات التي يمكن أن تواجهها المملكة في تطبيق هذه السياسة.

المنطلقات النظرية للدراسة:

تعتمد الدراسة على عدد من النظريات الاقتصادية والإدارية التي تفسر تأثير الخصخصة على الأداء الاقتصادي والاجتماعي. واحدة من هذه النظريات هي "نظرية الوكالة"، التي تشير إلى أن الخصخصة يمكن أن تقلل من المشاكل الناتجة عن تباين الأهداف بين الإدارة الحكومية والموظفين. من خلال تحويل الأصول والخدمات إلى القطاع الخاص، يتم تعزيز الحوافز لتحسين الأداء وزيادة الكفاءة.

نظرية أخرى مهمة هي "نظرية المنافسة"، التي تؤكد أن الخصخصة يمكن أن تخلق بيئة تنافسية تزيد من جودة الخدمات وتخفض التكاليف. تعزز الخصخصة المنافسة من خلال فتح المجال أمام الشركات الخاصة لتقديم خدمات كانت تحتكرها الدولة، مما يحفز الابتكار ويؤدي إلى تحسين الأداء العام.

علاوة على ذلك، تشير "نظرية الفعالية الاقتصادية" إلى أن الخصخصة تساهم في تحقيق توازن أفضل بين التكاليف والعوائد. من خلال تقليل الإنفاق الحكومي على الخدمات، يمكن توجيه الموارد إلى قطاعات أخرى أكثر حيوية، مما يعزز النمو الاقتصادي بشكل عام.

هذه المنطلقات النظرية توفر إطاراً لفهم كيف يمكن للخصخصة أن تساهم في تحسين كفاءة الاقتصاد السعودي، وتحقيق أهداف رؤية 2030.

المنهجية وطرق البحث:

تعتمد الدراسة على منهجية وصفية تحليلية تهدف إلى فهم وتحليل تأثير الخصخصة على الاقتصاد السعودي. يتم جمع البيانات من مصادر ثانوية تشمل التقارير الحكومية، الدراسات الأكاديمية، والمقالات الصحفية. توفر هذه المصادر رؤى متعددة حول كيفية تطبيق الخصخصة في السعودية والتحديات والفرص المرتبطة بها.

تعتمد المنهجية أيضاً على تحليل مقارنة لتجارب الخصخصة في دول أخرى، مما يوفر إطاراً لفهم النجاحات والتحديات في السياقات المختلفة. تستخدم الدراسة أدوات تحليل نوعية وكمية لفهم العلاقات بين الخصخصة وتحسين الكفاءة الاقتصادية والاجتماعية.

تتمثل قوة هذه المنهجية في قدرتها على تقديم تحليل شامل ومعمق يستند إلى بيانات موثوقة وتجارب دولية. من خلال الجمع بين الأساليب النوعية والكمية، تسعى الدراسة إلى تقديم نتائج دقيقة وتوصيات عملية لصناع القرار.

أدوات الدراسة :

تستخدم الدراسة مجموعة من الأدوات البحثية لجمع وتحليل البيانات:

1. تحليل الوثائق والتقارير: يشمل هذا تحليل التقارير الحكومية السعودية المتعلقة بالخصخصة، مثل تقارير وزارة الاقتصاد والتخطيط. توفر هذه التقارير بيانات دقيقة حول الخطط والمبادرات الحكومية للخصخصة.
2. مراجعة الأدبيات: تتضمن مراجعة الدراسات الأكاديمية والمقالات الصحفية المتعلقة بتجارب الخصخصة في السعودية ودول أخرى. تهدف هذه المراجعة إلى فهم النظريات الأساسية والتجارب العملية التي يمكن أن توفر رؤى حول نجاح الخصخصة وتحدياتها.
3. تحليل البيانات النوعية: يتم جمع البيانات النوعية من خلال مراجعة التقارير والتجارب السابقة، مما يساعد في فهم الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية لتطبيق الخصخصة.
4. المقابلات والاستطلاعات: إذا كان ذلك ممكناً، قد يتم إجراء مقابلات مع خبراء ومسؤولين في القطاعات التي تخضع للخصخصة. توفر هذه المقابلات رؤى إضافية حول التحديات والفرص المرتبطة بالخصخصة.

حدود الدراسة :

تركز الدراسة على الخصخصة في المملكة العربية السعودية ضمن الفترة من 2016 إلى 2023. على الرغم من أن هذه الفترة تقدم رؤى هامة حول تطبيق الخصخصة، هناك حدود معينة يجب مراعاتها:

1. **الحدود الزمنية:** تقتصر الدراسة على فترة زمنية محددة، مما يعني أن النتائج قد لا تعكس التحولات المستقبلية أو المستجدات التي قد تحدث بعد هذه الفترة. قد تكون هناك تغيرات في السياسات أو الظروف الاقتصادية التي تؤثر على نجاح الخصخصة.
2. **الحدود الجغرافية:** تركز الدراسة على السعودية فقط، مما يعني أن النتائج قد لا تكون قابلة للتعميم على دول أخرى ذات سياقات اقتصادية واجتماعية مختلفة.
3. **الحدود الموضوعية:** تشمل هذه الدراسة على التركيز على الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية و أثرها على الدراسة و مخرجاتها لضمان قياس هذه الأبعاد خلال الفترة الزمنية المحددة للبحث.

المراجع:

- تشمل المراجع المستخدمة في هذه الدراسة مجموعة من المصادر الأكاديمية والتقارير الحكومية والدولية:
1. تقرير رؤية 2030 : يقدم نظرة شاملة على الخطط والمبادرات الحكومية لتحقيق التحول الاقتصادي.
 2. تقارير وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية : توفر بيانات دقيقة حول الخصخصة ومساهمتها في التنمية الاقتصادية.
 3. مقالات وأبحاث أكاديمية: لتوفر رؤى نظرية وعملية حول الخصخصة وتجاربها في السياقات المختلف في سياق أكاديمي.
 4. تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي : تقدم تحليلاً مقارناً لتجارب الخصخصة في دول مختلفة، مما يساعد في فهم النجاحات والتحديات.
 5. المقابلات الصحفية الحكومية الرسمية : تقدم فهم عميق لمخرجات المستهدفات الصادرة من الحكومة والنتائج الصادرة في كل القطاعات المستهدفة للخصخصة.